

والنقدي. وسوف يزيد التقدم المستمر في هذه المجالات مرونة المنطقة وإمكانيات نموها. ويجب التوسع أيضا في التعاون الإقليمي للتأثير مباشرة في الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات من قبيل التدهور البيئي والأمراض المعدية وهجرة العمال.

إن المهمة التي أمامنا ملحة وعاجلة. ومصرف التنمية الآسيوي ملتزم بمكافحة الفقر. وسنعمل ذلك في شراكة مع الآخرين. ويوفر إعلان باريس بشأن فعالية المعونة إطارا ممتازا لتنمية وتعميق التعاون. ونقدر أيضا قيمة شراكتنا مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة تقديرا كبيرا. وقد أصدرنا مؤخرا تقريرا إقليميا عن الأهداف الإنمائية للألفية اشترك في وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي.

وتتمشى الشروط المسبقة التي أجملتها تمسها كاملا مع رغبات والتزامات منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويجب أن يترجم الزخم الذي تم توليده إلى أعمال في السنوات المتبقية حتى عام ٢٠١٥. ونرجو أن تحدد نتائج مؤتمر القمة الحالي خارطة طريق واضحة تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):

أعطي الكلمة الآن للسيد دونالد كابروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي.

السيد كابروكا (مصرف التنمية الأفريقي) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة باسم مصرف التنمية الأفريقي، الذي توليت رئاسته هذا الشهر.

ويرحب مصرف التنمية الأفريقي بنتائج هذا التجمع الخاص، الذي يشكل فرصة أمام المجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم الدفعة الإضافية المطلوبة. وقد كانت فرصة فريدة من

الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سوف يتطلب مع ذلك استثمارات هائلة، بالنظر إلى حجم الحرمان الموجود في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ففي هذه المنطقة عدد يفوق أي منطقة أخرى من العالم من الناس الذين يعانون نقص التغذية والذين يقطنون في أوضاع عشوائية، والذين لا يجدون سبل الحصول على الماء والصرف الصحي. ومع ذلك فإن الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة التحقيق، إذا ما جرى تكثيف الجهود بدرجة كبيرة.

والنمو المستمر والسريع والعريض القاعدة أمر أساسي لنا في مهمتنا. ولكن النمو لن يمكن استمراره ما لم يكن مستوعبا للجميع. وسوف يتطلب هذا مزيدا من الموارد للخدمات الأساسية فضلا عن كفالة عدم إغفال النساء والشعوب الأصلية والفقراء. ولن يكون النمو مستمرا إذا ما أغفلنا البيئة. فذات النمو الخارق الذي انتشل الملايين من براثن الفقر في منطقتنا يهدد الآن ملايين غيرهم حيث تتدهور البيئات ويزيد التلوث ويهاجر الناس إلى البلدات والمدن المكتظة بالسكان. ويستلزم وقف تلك المشاكل الأخذ بسياسات رشيدة. كما أن النمو لن يستمر إذا ظلت احتياجات آسيا الهائلة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا ورأس المال البشري دون تلبية. ومن الواضح أننا بحاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص. كما تلزمتنا القوانين والمؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتشجع الانفتاح وتحسن الإدارة المالية وتعزز الأسواق الرأسمالية. وقد وضع المصرف الآسيوي للتنمية موارده وخدماته الاستشارية لمساندة البرنامج المذكور.

وحتمية التكامل الاقتصادي لنمو آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وتنميتها آخذة في الازدياد. وقد حسنت المبادرات الإقليمية الاتصال من خلال الهياكل الأساسية والحد من الفقر ومن الحواجز التي تعترض التجارة والاستثمار. وازدادت التجارة داخل المنطقة وتكثف التعاون المالي

قطعناها ولم نحققها بالكامل أو خفضناها بمرور الوقت. ومن الحتمي هذه المرة أن نكفل التنفيذ التام لتعهداتنا، كما يجب أن ننفذ إعلان باريس عن فعالية المعونة. لقد أعربنا، على غرار الآخرين هنا، عن الأمل والعزم بأن نتكامل بالنجاح جولة الدوحة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ، لا سيما بالنسبة إلى إلغاء الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة والحوافز التعريفية وغير التعريفية.

لقد أنشأ الآباء الأفارقة المؤسسون مصرف التنمية الأفريقي قبل ٤٠ سنة تصميمًا منهم على التغلب على التحديات الإنمائية. وقد قدم المصرف حتى هذا اليوم الموارد الهامة والمساعدة التقنية لدعم جهود البلدان من أعضائه الإقليميين.

وفي سياق الشراكة الجديدة، اعتبر زعماء أفريقيا ومجتمع المانحين الدوليين المصرف على أنه الشريك المتميز في المبادرات الجديدة لدعم أفريقيا. والمصرف يهيئ نفسه لذلك الغرض.

وقد لاحظنا أن الوثيقة النهائية لهذا الاجتماع تدعو إلى منح مصرف التنمية الأفريقي دورًا أكبر ليتمكن، من بين جملة أمور، من الاضطلاع بدور رئيسي في جهود سد الفجوة في البنية التحتية. وإننا مستعدون للقيام بذلك ولتعزيز قدراتنا وتعزيز شراكاتنا مع الآخرين للاضطلاع بذلك الدور. ومن البديهي أنه سيكون من الأصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا لم يتسن سد الفجوة في البنية التحتية لأفريقيا.

سنعمل مع المؤسسات الأخرى لوضع إطار ثابت لتنفيذ مبادرة مجموعة الدول الثماني بشأن الديون. والمسألة الرئيسية بالنسبة لنا تكمن في القدرة الإضافية المعززة لمصرف التنمية الأفريقي على تمويل تنمية البلدان من أعضائه على الأجل الطويل.

نوعها لكل من البلدان النامية وشركائها لإعادة تكريس الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتفاؤل وقوة متجددين.

وقد أعرب القادة الذين سبقوني في هذه القاعة التاريخية عن المسائل التي تحيط بالتحديات الكبرى في عصرنا. وهناك إجماع بشأن الحالة. فكثير من المناطق في العالم النامي تحرز تقدما مرضيا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الكبير الآن بصفة رئيسية في مساعدة القارة الأفريقية، وبالطبع مساعدة البلدان الأخرى المنخفضة الدخل ذات الصلة، على الإسراع بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية.

وبوصفنا أكبر مؤسسة لتمويل الإنمائي في القارة، فنحن نرحب بالالتزامات المقطوعة على مدى اليومين الماضيين، التي تأتي سريعا في أعقاب قرار مجموعة الدول الثماني في غلين إيغلز، بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون والتجارة. وقد تحسنت احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا كثيرا في الأعوام الأخيرة. فالصراعات تجبو في كثير من أجزاء القارة، بفضل جهد الاتحاد الأفريقي. والإصلاحات الديمقراطية والتحسينات الملموسة في نظم الحكم آخذة في الرسوخ في المزيد من بلداننا. ويعكف عدد متزايد من بلداننا على تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) لا تدفع قدما بالتعاون والاندماج الإقليمي فحسب، بل إنها تعزز أيضا مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة عن طريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

إننا نعتقد بأن فرصة سانحة لا مثيل لها تتوفر اليوم. لكننا غالبا ما قصرنا في الماضي عن الوفاء بالتزاماتنا، التي

أفضل السبل لتوفير مستوى الدعم الذي تتطلبه تلك البلدان، بهدف حماية إمكانيات بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ ينهي اجتماع القمة هذا أعماله، فإننا نعتبر وثيقته الختامية مصدرا للتشجيع. إنها لم تتضمن كل شيء كنا نرغب في رؤيته فيها، لكنها وثيقة تبين الطريق إلى المستقبل. وإن بنك التنمية الأفريقي يقف على أهبة الاستعداد لتأدية دوره في هذا الكفاح المشترك في سبيل البشرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):
أعطي الكلمة للسيد غاي رايدر، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

السيد رايدر (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة) (تكلم بالانكليزية): أتكلم هذا المساء باسم ١٤٥ مليون عامل وعاملة متحدين في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وكذلك باسم اتحاد العمل الدولي. وأتكلم أيضا بصفتي أحد الناطقين الرسميين باسم الدعوة الكوكبية إلى العمل ضد الفقر، والاتحاد الدولي للنقابات الحرة عضو مؤسس لها.

ولكن نظرا إلى أنني وزملائي ممثلي المجتمع المدني ندلي ببياناتنا بعد اعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، يتعين عليّ أن أقول إنه لمن سوء الحظ حقا لو أن مساهمة المجتمع المدني، الذي ساهم بحماس شديد في هذا المسعى، صار ينظر إليها على أنها ليست أكثر من فكرة جاءت متأخرة في مداولات الاجتماع هذا.

الفقر والجوع ما زالوا الحظ العاثر لبلايين الناس في شتى أرجاء العالم، وهذه حالة لا يقبلها الضمير ولا يمكن استدامتها. لقد آن أوان قيام الدول الأعضاء بإبداء الرؤيا والزعامة والقدرة على مضافة الجهود لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة العالمية في السنوات الأخيرة.

وفي ذلك السياق، نتطلع قدما إلى توسيع المبادرة لتغطي أيضا الديون المطلوبة لمصرف التنمية الأفريقي ولالأعضاء الآخرين في مجموعة المصرف، الذين غالبا ما يشار إليهم ببلدان الدخل المتوسط. وفي العديد منها جيوب واسعة من الفقر، والبعض منها يملك اقتصادات كبيرة ذات تأثير واسع على البلدان المجاورة. وإن ما يحدث في تلك البلدان يتسم بالأهمية بالنسبة لتحقيق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نكتشف قدرتنا لدعم البلدان في حالات ما بعد الصراع وكذلك ما يسمى بالدول الهشة. وإننا مقتنعون بأن اعتماد أفريقيا على المعونة سيقبل بتحسن آفاق النمو. والاتكالية ستتناقص مع تحسن نظام التبادل التجاري الدولي. ولذلك السبب يكتسي اجتماع هونغ كونغ أهمية حيوية بالنسبة لنا.

لقد وصلتُ إلى نهاية بياني، وأسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة تبعث على القلق لم تكن متوقعة في عام ٢٠٠٠ ولكنها أصبحت حاسمة جدا الآن بحيث يجب تناولها. في الوقت الذي نجتمع هنا اليوم، بلغ الارتفاع المذهل في أسعار النفط حدا بات يهدد بمحو إمكانيات النمو في الكثير من الأمم الأفريقية وتفاقم الاحتلالات في موازينها الداخلية والخارجية. هذا الارتفاع لم يعد مجرد صدمة خارجية قصيرة الأجل؛ فقد بدأ يترك وطأة طويلة الأمد على النمو والتضخم واحتلال ميزان المدفوعات والصرف على البرامج العامة لمحاربة الفقر. ومن الحتمي على المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره هذا العامل، الذي لم يكن حادا بهذه الدرجة عندما اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. ويجب علينا أن نحاول تحديد وتنفيذ استجابة مناسبة يمكن أن تحمي منجزات البلدان الأفريقية وتحفظها في المستقبل. ونحن بدورنا سنعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحديد